



محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيسة : السيدة الحمامي (اليمن)
(نائبة الرئيس)

ثم : السيد كوكان (سلوفاكيا)
(الرئيس)

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.27
2 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب السيد كوكان (سلوفاكيا)، ترأست الجلسة
السيدة الحمامي (اليمن)، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) A/48/12 و Add.1 و ٦٤ و ٩١ و ١٢٤ و ١٨١، و ١٨٤ و ٢٠٧ و A/48/294-S/26247 و A/48/299-S/26261 و A/48/308-S/26295 و ٣٩١ و ٤٤٤)

١ - السيد بول (ليبيريا): قال إن بلده يشعر ببالغ القلق إزاء زيادة عدد اللاجئين بسرعة في أرجاء العالم وأكد على ضرورة التزام الدول على نحو ثابت بتشغيل مؤسسات ديمقراطية تقوم على سيادة القانون بغية تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، لاسيما الحق في بقاء المرء في بلده الأصلي. وقال إن حكومته تشيد بالنهج الثلاثي الشعب الذي تتبعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما أن بلده يشارك المفوض في شعوره بالقلق إزاء سلامة الموظفين الذين قد يجرون إلى ساحة المنازعات أثناء أدائهم لمهامهم. وقال إنه لمما يؤسف له، أن الموارد التي توضع تحت تصرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم تزد بمعدل سرعة زيادة اللاجئين. ولذلك لا بد أن يقدم المجتمع الدولي للمفوضية الدعم المالي والمادي اللذين تحتاج إليهما.

٢ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة عالمية النطاق، إلا أن القارة الأفريقية هي أكثر المناطق تأثرا بها. ولقد أضافت تلك الحالة المثيرة للانزعاج ضغوطا إضافية على الموارد الضئيلة أصلا في الدول الأفريقية، لاسيما بلدان اللجوء ولا بد أن يولي المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بحالة اللاجئين في افريقيا على غرار اهتمامه باللاجئين في مناطق أخرى.

٣ - ومضى قائلا إن ليبيريا شهدت منذ عام ١٩٨٩ تجربة أليمة اتسمت بخسائر كبيرة في الأرواح البريئة وتدمير البنية الأساسية في البلد بصورة متعمدة. ولقد شكل بموجب أحكام اتفاق كوتونو، الموقع عليه في تموز/يوليه ١٩٩٣، مجلس دولة للمرحلة الانتقالية لإدارة شؤون ليبيريا إلى أن تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها بعد سبعة أشهر من نزع سلاح القوات المتناحرة. وقال إن حكومته ملتزمة بالتقيد الدقيق بالاتفاق بغية استعادة السلم في البلد. وعندما يتم تشكيل الحكومة الانتقالية فإنها سوف تحتاج إلى مساعدات كبيرة كيما يتسنى لها أن تلبي احتياجات البلد. وقال إن وفده يناشد المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لمساعدة شعب ليبيريا خلال فترة الانتقال. وقال إن الحكومة الانتقالية ستواجه مهام هائلة تتمثل في العودة إلى الوطن، وإعادة التوطين، والتأهيل. وأعرب عن ترحيب وفده بمواصلة التزام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتخفيف نكبة اللاجئين الليبريين، وأثنى على الجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والوكالات المتخصصة المتعاونة مع

(السيد بول، ليبيريا)

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. وأعرب في ختام كلمته عن أخلص شكر وفده للبلدان المجاورة الأفريقية لاستضافتها للاجئين الليبريين ورعايتهم.

٤ - السيد رودريغو (سري لانكا): قال إن الفصل المتشدد بين الجانبين السياسي والإنساني لمشكلة اللاجئين بالرغم من أنه قد لا يكون مفيدا في تناول الصراعات الحادة للغاية فإن عدم التفريق بينهما يمكن أن يكون محفوا بالخطر في الصراعات الأقل حدة التي يؤججها عنف الإرهابيين. ويتطلب الأمر وجود شراكة شاملة على الصعد الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية من أجل التصدي للأسباب الجوهرية لتشريد الناس.

٥ - وأضاف قائلا لقد انفجرت موجة من الإرهاب الانفصالي الإثني في سري لانكا في عام ١٩٨٣، أدت الى فقدان الحياة والممتلكات وتشريد لم يسبق له مثيل لرعايا سري لانكا داخليا وخارجيا على حد سواء ومع التخفيف التدريجي لحدة العنف، دخلت الحكومة في عام ١٩٨٧ في أعمال مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثبت أنها ذات قيمة كبيرة فيما يتصل باستعادة الأوضاع الطبيعية. إن العدد الكبير من الأفراد الذين هربوا من العنف في جنوبي سري لانكا وشرقيها بحاجة الى المساعدة. ولقد تشرد زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة داخل سري لانكا نتيجة للنزاع مع نمور تحرير تاميل إيلا، التي تسعى الى إنشاء كيان انفصالي يستند الى عنصر إثني واحد.

٦ - واستطرد قائلا إنه بفضل التعاون بين سري لانكا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والهند، عاد طوعا الى سري لانكا ٣٧ ٠٠٠ من رعاياها الذين كانوا قد هربوا الى الهند في أعقاب أحداث عام ١٩٨٣. كما أدى التعاون بين سري لانكا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى تطوير مراكز الإغاثة المفتوحة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تقدم الملجأ لآلاف المشردين. وعبر عن امتنان سري لانكا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وفراى الحكومات والمنظمات على ما تقدمه من دعم لبلده. وأضاف أن حكومته وضعت أيضا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات مساهمة، خطة موحدة للمساعدة من أجل إعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم. ولقد أسفر تنفيذ هذه الخطة إضافة الى تحسين حالة الأمن في المقاطعة الشرقية عن تمكين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من وضع التفاصيل لتسهيل العودة الطوعية لرعايا سري لانكا من أوروبا.

٧ - وأردف قائلا إن حكومته تسعى دائما الى الوفاء بالتزاماتها تجاه جميع رعايا سري لانكا، لاسيما فيما يتعلق بتمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، طلبت حكومته من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تبذل مساعيها الحميدة للتفاوض مع نمور تحرير تاميل إيلا بغية فتح ممر آمن لتمكين

(السيد رودريغو، سري لانكا)

المدنيين من التحرك من شبه جزيرة جافنا واليها. ولقد أخفقت هذه المفاوضات بسبب عناد نمور تحرير تاميل إيلام. وقال في ختام كلمته أن حكومته، رغم ذلك ستواصل على الأقل تقديم توفير الاحتياجات الأساسية إلى المشردين حالياً بينما تسعى في نفس الوقت إلى إيجاد حل سياسي.

٨ - السيد ديكاني (هنغاريا): قال إنه لا بد من أخذ الاستجابات الدولية المترددة أو المتأخرة في الاعتبار لدى تقييم مشكلة اللاجئين. فمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لن تستطيع أن تنفذ ولايتها إلا إذا استندت أعمالها إلى توافق صلب في الآراء على الصعيد الدولي. وقال إن هنغاريا تؤيد الاستراتيجية الثلاثية الشعب التي تتبعها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتوافق على أن الوقاية هي أفضل نهج ممكن. كما تعد حماية حقوق الإنسان بدورها أفضل سبل الوقاية، لأنه لا يمكن أن يستعاض باللجوء الذي تمنحه دولة أخرى عن الحماية التي يحق للمواطنين توقعها من حكوماتهم. وأعرب عن تأييد وفده للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التوصل إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة تربط ما بين الأعمال الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وبين الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم وبناء السلم. وينبغي إيلاء أولوية عليا لوضع استراتيجيات للحماية تستتبع اتخاذ إجراءات وقائية ورصد في بلدان المنشأ وتلتزم بالمبادئ الأساسية للحماية وبحقوق الإنسان، فضلا عن القانون الإنساني.

٩ - وأضاف قائلا إن الهجرات الواسعة النطاق تهدد المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، بما في ذلك حق اللجوء وعدم الإعادة القسرية ولا بد من مواصلة مساندة هذه الحقوق، كما أن من المحتم أن تلقي تلك العملية عبئا ثقيلا على كاهل بلدان اللجوء الأول. لقد أصبحت بلدان وسط أوروبا وشرقيها التي كانت مناطق عبور فيما سبق، تدخل على نحو متزايد في تلك الفئة. وعلى الرغم من أن منح اللجوء المؤقت يعد وسيلة عملية للتصدي لآزمات اللاجئين الواسعة النطاق، فإنه لا بد من أن يشفع هذا النهج بالبحث عن حلول دائمة. وأعرب عن موافقة هنغاريا على أن الحل الدائم المفضل هو العودة الطوعية: إعادة الإدماج، وتعزيز الاعتماد على الذات المستدام، والوجود الدولي لمراقبة سلامة العائدين، واحترام حقوق الإنسان ينبغي أن تظل العناصر الأساسية لتلك السياسة. بيد أن النجاح الذي حققته أخيرا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصدد تنظيم العودة الطوعية لا ينبغي له أن يحول الانتباه عن الأبعاد المثيرة للانزعاج لأزمة اللاجئين الحالية.

١٠ - ومضى قائلا إن هنغاريا، بصفتها بلدا مجاورا ليوغوسلافيا السابقة، كانت من بين أول البلدان التي شعرت بنتائج الأحداث المأساوية هناك. ولقد وفرت الملجأ لـ ٧٠ ٠٠٠ نسمة، معظمهم من أصل غير هنغاري. ولقد بدأت إعادة إدماج زهاء ٤٠ ٠٠٠ لاجئ بحكم الواقع، من رومانيا، معظمهم من أصل هنغاري، في المجتمع الهنغاري. وقال في ختام كلمته إنه على الرغم من الحقائق السياسية المحزنة في الساحة العالمية الحالية، لاتزال هنغاريا ملتزمة بالعودة الطوعية للاجئين، وتسعى من أجل وضع إطار تشريعي

(السيد ديكاني، هنغاريا)

ومؤسسي يسمح برفع تحفظاتها المتصلة بالأراضي على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبوتوكولها لعام ١٩٦٧.

١١ - السيد كراباتوريانو (رومانيا) ذكر أنه، حسبما ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/48/12)، بلغ تدفق اللاجئين وملتمسي اللجوء أعلى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبحت أوروبا الشرقية بشكل متزايد منطقة عبور ولجوء. فضلا عن ذلك، فإن سوء استخدام حق اللجوء، حسبما ورد تعريفه في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، قد ألحق أضرارا بنظام اللجوء ذاته: وتقتضي الضرورة التمييز على نحو أكثر وضوحا بين اللاجئين والفئات الأخرى من المهاجرين وملتمسي اللجوء. وينبغي لأية قرار يتخذ فيما يتعلق بأوروبا الشرقية يراعي فترة الانتقال الصعبة التي تشهدها أوروبا الشرقية، وعشرات الآلاف من اللاجئين الذين يتعين على بلدان تلك المنطقة مواجهة احتياجاتهم.

١٢ - وأضاف قائلا إن رومانيا كانت بصورة اعتيادية مصدرا للاجئين وملتمسي اللجوء، ولم تكن وجهة لهم، ونتيجة لذلك لم يتضمن تشريعها المحلي أية أحكام تتعلق بأولئك الأشخاص. بيد أنه بعد عام ١٩٩٠، أدت الأعداد المتزايدة من المهاجرين الذين يلتمسون الحصول على مركز اللاجئين، فضلا عن موجة المهاجرين إلى رومانيا، وعبر رومانيا إلى غرب أوروبا، إلى حفز الحكومة للبدء في عملية وضع إطار قانوني ومؤسسي جديد. ولقد قدم إلى البرلمان مشروع قانون جديد بشأن مركز اللاجئين، يتلاءم مع الصكوك الدولية ذات الصلة كما يتلاءم مع الدستور. ولقد أنشئت هيئة وزارية مشتركة لضمان اتباع نهج متسق تجاه أزمة اللاجئين. وفضلا عن ذلك، انضمت رومانيا في عام ١٩٩١ إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ وافتتحت في بوخارست مكتبان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. كما وقعت السلطات الرومانية على اتفاقات ثنائية للإعادة إلى الوطن مع النمسا، وهنغاريا، والمانيا، وتجري حاليا مفاوضات مماثلة مع بولندا، والسويد، وسويسرا. وتلتزم رومانيا بالمساهمة بنشاط في التعاون الدولي فيما يتعلق بقضايا الهجرة، وهو لا بد أن يراعي المصالح الوطنية لجميع الدول. وفضلا عن ذلك، تدرك رومانيا مسؤوليتها القضائية تجاه الرعايا الرومانيين الموجودين على أراض أجنبية وتعمل من أجل إعادتهم إلى الوطن.

١٣ - واسترسل قائلا إنه كان هناك في عام ١٩٩١ زهاء ٣٠ ٠٠٠ مواطن أجنبي على الأراضي الرومانية، معظمهم من آسيا وأفريقيا، ولكن بنهاية عام ١٩٩٢، دخل زهاء ١٨ ٠٠٠ شخص إضافيين بتأشيرات دخول مؤقتة، ومكثوا في البلد بعد انقضاء تاريخ تلك التأشيرات. ولقد اختار معظمهم رومانيا كبلد اللجوء الأول؛ وجرى التسليم أيضا بأن رومانيا بلد آمن لملتمسي اللجوء العابرين إلى بلدان وجهتهم الأخرى. وخلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، تلقت أعدادا كبيرة من الألبانيين، حتى أولئك الذين لا يتمتعون بمركز اللاجئين، مساعدات إنسانية؛ بمعونة مالية من المنظمة الدولية للهجرة، ولقد أعيد عدد كبير منهم فيما بعد إلى أوطانهم. ولقد

(السيد كراباتوريانو، رومانيا)

منح اللاجئين الصوماليون الذين قدموا الى رومانيا في عام ١٩٩٠ مركزا مؤقتا كلاجئين على أسس إنسانية، الى حين إعادتهم الى وطنهم أو قبولهم في دول أخرى. وأعرب في ختام كلمته، عن تعهد رومانيا بالمساعدة في حل أزمة اللاجئين العالمية.

١٤ - السيد راميشفيلي (الاتحاد الروسي): قال إن مشكلة اللاجئين قد أثرت أيضا على بلده، حيث يفد اليه تدفق هائل من اللاجئين. ولقد أسفرت زيادة عدم الاستقرار، والمنازعات فيما بين العناصر الإثنية وبؤر التوتر في الدول المستقلة حديثا المجاورة لروسيا عن تحركات لم تخرج عن نطاق السيطرة للفارين من العنف والاضطهاد. ويوفر بلده حاليا الملجأ لأكثر من مليوني مواطن من الاتحاد السوفياتي السابق كانوا يعيشون فيما سبق خارج حدود الاتحاد الروسي. وإضافة الى ذلك، يوجد حاليا أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة من بلدان الهجرة الجماعية التقليدية في الأراضي الروسية وربما يتقدم نصفهم على الأقل بطلبات من أجل الحصول على مركز اللاجئين.

١٥ - ومضى قائلا إنه في عام ١٩٩٢ انضم الاتحاد الروسي إلى اتفاقية عام ١٩٥١ كما اعتمد في عام ١٩٩٣ تشريعا بشأن اللاجئين والمشردين، وأنشأ جهازا اتحاديا للهجرة وطور تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات دولية أخرى ذات صلة. ويتعين على بلده أن يتغلب على مصاعب جمّة فيما يتصل بضمان احترام حقوق اللاجئين وفقا للمعايير الدولية. وأن تلك المهمة تفوق قدرة بلده الحالية بسبب الحالة الخطيرة إلى أبعد حد التي تواجهه. ولقد أصبح من الواضح أن أزمة اللاجئين في الاتحاد الروسي هي نتيجة للأحداث الجارية في عدد من الدول كما أصبح من الواضح أن مشاكل أزمة اللاجئين هي جزء لا يتجزأ من مشكلة اللاجئين العالمية. ومن الحتمي أن تتدفق الجماهير الغفيرة من اللاجئين والمشردين الداخلين إلى روسيا عبر حدودها. وهكذا أصبح الاتحاد الروسي بلدا متلقيا للاجئين وبلدا للنزوح الجماعي على حد سواء.

١٦ - وأردف قائلا إن أزمة اللاجئين في العالم بأسره تتطلب اتخاذ تدابير تنظيمية غير عادية ترمي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل. وربما يكون عقد مؤتمر دبلوماسي لاستحداث نهج ابتكارية هو أفضل إجراء عملي ينبغي اتخاذه. لأن عقد مؤتمر كهذا يعد موقوتا تماما ومن شأنه أن يقدم زخما جديدا لأعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي لا تجد نفسها، في إطار ولايتها وفي حدود مواردها، في موقف يسمح لها بتنسيق أنشطة الدول الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل الجديدة في ذلك المجال.

١٧ - واستطرد قائلا إن من شأن عقد مؤتمر معني بمشاكل اللاجئين والمشردين والمهاجرين أن يضع تدابير دولية ترمي إلى الحد من تحركات السكان الواسعة النطاق الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعدم توفر الشروط الأساسية لضمان وجود آمن. وفي هذا الصدد، يمكن لمفوض سام لحقوق الإنسان أن ينسق

(السيد راميشفيلي، الاتحاد الروسي)

الأنشطة مع المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، الذي يتصدى للنتائج المترتبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤدي إلى تدفقات اللاجئين. وينبغي أيضا تحقيق زيادة كبيرة في الدور الذي تقوم به الآليات الإقليمية، التي يمكن أن تعزز التعاون بين الدول في هذا الصدد.

١٨ - وأردف قائلا إن من شأن مؤتمر كهذا أن يبحث أيضا في مسألة التدابير المشتركة الرامية إلى الحيلولة دون الهجرة غير المشروعة، بما في ذلك تهريب الأجانب، فضلا عن وضع نهج بشأن الأشكال الأخرى للهجرة. ويمكن أيضا أن يتسم المؤتمر بأهمية حيوية نظرا لحقيقة مقلقة مؤداها أن بلدانا معينة ذات مستويات معيشية عالية تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تقييد قبول ملتمسي اللجوء. ولذلك فإن وفده يقترح أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية، قرارا يدعو جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية إلى التعبير عن آرائها بصدد عقد مؤتمر كهذا، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الدورة التاسعة والأربعين عن الردود المقدمة. وفي ختام كلمته أعرب عن أمل وفده في أن تلقى تلك المبادرة دعما واسعا النطاق نظرا للطبيعة الملحة لهذه المشكلة.

١٩ - السيد راتا (نيوزيلندا): قال لقد أدانت نيوزيلندا الهجوم على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعمل مع دول أعضاء أخرى من أجل اعتماد تدابير دولية جديدة تجعل من التعدي على موظفي الأمم المتحدة جريمة. ولا بد من تعزيز التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى بغية التصدي لـ "تسلسل اللجوء" - والوقاية، والحماية، والمساعدة، والتنمية. ولقد سلم إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا الذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بأهمية ذلك التسلسل. وليس ثمة مكان آخر تتجلى فيه ضرورة إقامة ذلك التعاون في أجلى صورها أكثر من يوغوسلافيا السابقة. ولا بد أن يدعم المجتمع الدولي أعمال الوكالات الإنسانية هناك ليس فقط من حيث النواحي المادية بل أيضا بتعزيز التصالح وإيجاد تسوية سياسية دائمة. ومن الأهمية أيضا تعزيز الهياكل الأساسية المالية والإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تمكينها من تحمل عبئها الأثقل وتوفير المساءلة والشفافية المعززتين.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه لا تزال عودة اللاجئين الطوعية في سلامة وكرامة تشكل أولوية. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بالعودة الطوعية للاجئين الكمبوديين واللاجئين في أماكن أخرى في آسيا في إطار خطة العمل الشاملة من أجل اللاجئين الهنود والصينيين. بيد أنه ربما تصبح إعادة التوطين، في ظل بعض الظروف، الخيار الوحيد من أجل إيجاد حل دائم. وسوف يواصل بلده استقبال اللاجئين بهدف إعادة التوطين كما سوف يواصل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصدد التركيز على احتياجات الفئات الأضعف من اللاجئين مثل النساء والمعوقين. وقال في ختام كلمته بأنه لن يكون بمستطاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تضطلع بمهمتها إلا إذا زاد دعم المجتمع الدولي لها.

٢١ - السيد تسما (اثيوبيا): قال لقد اتخذت الحكومة المؤقتة في إثيوبيا تدابير جادة من أجل التصدي للأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين كما أنها تسعى من أجل إيجاد حلول تتفق مع الحريات الأساسية لجميع الناس. ولا يزال الشعب الإثيوبي يعاني معاناة شديدة بسبب التراث الذي ورثه عن الديكتاتورية الوحشية. لقد اقتلع نظام الحكم السابق مئات الآلاف من الفلاحين من مواطنهم الأصلية وفي إطار سياسته لإقامة القرى وإعادة التوطين. وخلال عام ١٩٩٣، عاد زهاء ٥٧ ٠٠٠ فلاح إلى ديارهم من خلال الجهود المتضافرة التي بذلتها حكومته ووكالات الأمم المتحدة. ولا تزال هناك مشاريع أخرى تنتظر المساعدة الدولية من أجل إعادة ما يربو على ٢٥٠ ٠٠٠ اثيوبي من الصومال إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم وكذلك ٩١ ٥٠٠ شخص آخرين من كينيا. وعلى الرغم من عدم الحصول حتى الآن على مساعدة كافية لإعادة الطوعية وإعادة تأهيل عشرات الآلاف من الاثيوبيين من السودان، فقد بدأت الحكومة في بذل جهود ترمي إلى تحقيق تلك الغاية بما يتوفر لديها من موارد محدودة. كما أن اثيوبيا تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين.

٢٢ - وأضاف قائلا إنه لا بد أن يقدر المجتمع الدولي نطاق المشاكل وحجمها عند النظر في متطلبات المساعدة. ولقد أظهرت اثيوبيا إرادتها السياسية والتزامها بالتصدي للأسباب الجوهرية لتدفقات اللاجئين وإيجاد حلول لها. وعلى الرغم من التزامها بتجنب الحرب والمجاعة المتفاقمة عبر سنين من القمع السياسي، ليس بمستطاعها أن تفي بأي حال باحتياجات جميع اللاجئين الموجودين على أراضيها. وتلك مهمة جسيمة لا يمكن لأية حكومة أو وكالة منفردة أن تضطلع بها؛ وتعد الاستجابة الدولية المتضافرة التي تحتل وتقوم بالريادة فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات ذات الصلة، استجابة بالغة الأهمية فيما يتصل بإعادة اللاجئين الاثيوبيين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم. وفي ختام كلمته أعرب عن أمله، في هذا الصدد، في أن يواصل مجتمع المانحين الوفاء بالتزاماته بغية تحقيق الأهداف الإنسانية التي تعد على الدوام جوهر التعاون الدولي في أوقات الأزمات الإنسانية.

٢٣ - السيد ناصر (أذربيجان): لاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتبوأ مكان الصدارة في الجهود الإنسانية المبذولة لمساعدة اللاجئين والمشردين في يوغوسلافيا السابقة، وأفريقيا، وآسيا. ولقد أحرزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في السنوات الأخيرة، تقدما ملموسا بصدد وضع استراتيجية وذلك بتركيزها ليس فقط على إعادة الطوعية وإعادة التوطين بل أيضا على ضرورة القضاء على أسباب الهجرات الجماعية.

٢٤ - وأضاف قائلا إن قضية اللاجئين والمشردين أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالحالة السياسية الدولية، وهي في كثير من الحالات، نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على التصدي لأسباب المنازعات وعلى ضمان احترام السيادة الوطنية والسيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

(السيد ناصيروف، أذربيجان)

٢٥ - ومضى قائلاً إنه لما كانت الإجراءات الإنسانية الدولية قد أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والرامية إلى حل المنازعات، فثمة حاجة متزايدة لإقامة تعاون وثيق بين الهيئات السياسية والهيئات الإنسانية. ومما يؤسف له أن عدم اتخاذ تدابير متضافرة لحل المنازعات الدولية والمنازعات الإقليمية قد أدى إلى زيادة عدد المشاكل الإنسانية، لا سيما بالنسبة لحالة البوسنة والهرسك وأذربيجان. ففي أذربيجان، وبسبب فشل المجتمع العالمي والمنظمات الدولية ذات الصلة في التصدي على جناح السرعة وعلى نحو كاف للعدوان الأجنبي والاحتلال الأجنبي، زاد إلى حد كبير عدد اللاجئين والمشردين حيث بلغ عدداً إجمالياً مذهلاً قدره ١٥٠ ٠٠٠. ولقد زاد عدد المشردين، في الأشهر الثلاثة الماضية فقط بـ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة بسبب الاستيلاء على مناطق جديدة.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن هذا الوضع قد أدى إلى إلقاء أعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد والحكومة. وفي هذا الصدد أعرب عن امتنان حكومته الشديد للحكومات والسكان في عدد من الدول وكذلك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية لما قدموه من مساعدات قيمة. ونظراً للظروف الشديدة القسوة التي يعاني منها مئات الآلاف من الأفراد في بداية فصل الشتاء، فإنه يناشد الوفود أن تؤيد مشروع القرار المتعلق بتقديم المعونة الطارئة للاجئين والمشردين الأذربيجانيين. وقال في ختام كلمته إنه لا يمكن حل مشكلة اللاجئين والمشردين وأسباب فرارهم إلا من خلال قيام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بأسره ببذل جهود متضافرة.

٢٧ - السيد باسنيات (نيبال): قال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي، إنما يتمثل في كيفية الحيلولة دون حدوث أية موجات جديدة من اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. ولقد أكد إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا الصادران عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة حل المشكلة من خلال سبل مثل تعزيز آليات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. ولقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى بأعمال جديدة بالثناء إلى حد كبير في محاولة لإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، ولكن حجم تلك المشكلة يتجاوز نطاق ولاية أية منظمة منفردة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن نيبال تتحمل عبء ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين أدى تدفقهم إلى زيادة تفاقم المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في البلد؛ ولذلك فإن نيبال تشعر بالامتنان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب المساعدة التي قدمتها لها. وأعرب عن اعتقاد نيبال الراسخ في حق اللاجئين في العودة إلى بلدانهم في سلامة ثم رحب بعرض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في إيجاد حل دائم. وقال في ختام كلمته إنه في ضوء الحالة الراهنة للاجئين، ثمة حاجة إلى تقوية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتزويدها بالامكانيات المناسبة حتى يمكنها الاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة.

٢٩ - تولى السيد كوكان (سلوفاكيا) رئاسة الجلسة.

٣٠ - السيد أحمد (الهند): لاحظ أن العدد الإجمالي للاجئين في العالم اليوم قد بلغ زهاء ١٩ مليون نسمة، في حين تشرد زهاء ٢٤ مليون نسمة نتيجة للعنف بشتى أنواعه. فالناس يفرون بسبب الافتقار إلى الأمن نتيجة للمنازعات العنيفة، وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان الاقتصادي. وبغية احتواء المشكلة، من الضروري استعادة السلم والأمن وتعزيز معايير حقوق الإنسان المقبولة. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود حازمة من أجل التصدي للتباين الاقتصادي بغية الحيلولة دون تدفق اللاجئين لأسباب اقتصادية. وقال إن مبدأ العودة الطوعية هو حل دائم وينبغي دعمه بقوة.

٣١ - ثم عبر عن شعور وفده بقلق بالغ إزاء الحالة الحرجة في منطقة يوغوسلافيا السابقة. فقد تشرد مئات الآلاف من رعايا يوغوسلافيا السابقة بسبب النزاع المأساوي وممارسة "التطهير الإثني" البغيضة. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة بين الطوائف المحلية الثلاث في البوسنة والهرسك لا تزال ترتكب حالياً جرائم بشعة ضد السكان المدنيين. وقال إن وفده يدين تلك الأعمال البغيضة ثم أعرب عن أمله في أن تعود تلك الطوائف المحلية الثلاث إلى طاولة المفاوضات. وقال إن الهند يؤيد الجهود المبذولة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات.

٣٢ - ومضى قائلاً إنه يتضح من تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/48/12 و Add.1) ثمة حاجة ماسة إلى الموارد المطلوبة للتصدي لحالة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. ولقد دأبت حكومته على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد الطرق والوسائل لعودة اللاجئين في الهند إلى أوطانهم. ثم أعرب عن أمل وفده في أن يفي المجتمع الدولي بواجبه الأدبي وأن يوفر الموارد الضرورية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكينها من التصدي لمشكلة اللاجئين في العالم.

٣٣ - السيد تشيره (جيبوتي): لاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة حالياً إلى ١٩ مليون لاجئ و ٢٤ مليون مشرد في العالم. وقال إن وفده يؤيد الجهود التي تبذلها المفوضية السامية وطالب بضرورة قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتخصيص موارد إضافية لـ ٦ ملايين لاجئ و ١٥ مليون مشرد في أفريقيا.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن جيبوتي قد تأثرت من جراء التدهور الخطير في الحالة في القرن الأفريقي، لا سيما في الصومال. ولقد وضع آلاف اللاجئين في عدد من المخيمات التي أنشأتها حكومته بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال إن الأوضاع المعيشية أوضاع يؤسف لها، بسبب الافتقار إلى البنية الأساسية والمساعدة الإنسانية.

(السيد تشير، جيبوتي)

٣٥ - ومضى قائلاً إن حالة النساء والأطفال الذين فروا إلى العاصمة ويعيشون في حرمان تام دون مساعدات خارجية هي حالة أسوأ. وقال إن حكومته تبذل الجهود لنقلهم إلى مخيمات خارج العاصمة ولكن عددا كبيرا منهم يعودون إلى العاصمة بسبب الافتقار إلى المرافق. ولقد أضاف عبء هذا العدد الكبير من اللاجئين إلى الضغوط الموجودة بالفعل على الموارد المحدودة وعلى البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية غير المستقرة أصلاً، وألحق أضراراً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وقال إن أمن البلد واستقرار هذه المنطقة الفرعية يتعرضان للخطر ما لم يتصد المجتمع الدولي للتدفق المستمر لهجرة اللاجئين، وللأوضاع في مخيمات اللاجئين في جيبوتي ونقل اللاجئين من العاصمة إلى المخيمات.

٣٦ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي أن تضطلع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لاسيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، مضافاً إليها دعم المجتمع الدولي، بصورة عاجلة، بإنشاء مخيمات للاجئين داخل الصومال وتقديم الاحتياجات الضرورية بغية عدم تشجيع المشردين على مغادرة وطنهم. وقال إن حكومته طلبت من الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة أن تجد طريقة لتقديم موارد معونة إنسانية وموارد إضافية كافية للاجئين في المخيمات في جيبوتي. وقال إن وجود الآلاف من اللاجئين ممن ليس لهم مأوى في العاصمة يحتاج إلى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي تسجيل أولئك اللاجئين ونقلهم إلى مخيمات تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل جيبوتي، وخارج حدودها إن أمكن.

٣٧ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، فقد لقي مئات الآلاف من الناس حتفهم نتيجة للمنازعات الداخلية في الصومال. وأعرب عن ثناء وفده للجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بجهود بطولية في الصومال لفترة من الوقت. وقال في ختام كلمته إن وفده يحث البلدان المانحة على الاستجابة على جناح السرعة للدعاء الذي وجه في آذار/مارس ١٩٩٣ من أجل تقديم المساعدات الإنسانية إلى الصومال، وبذلك تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ تصميمها في ذلك البلد والمساعدة في إرساء دعائم السلم فيه.

٣٨ - السيد عيسى (مصر): قال إن التحدي الخطير المتمثل في زيادة عدد اللاجئين في العالم يعكس ضرورة اعتماد سياسات بهدف تنفيذ الاستراتيجية ذات الشعب الثلاث: الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول التي تتبعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن شأن التنسيق بعناية بين الآليات القائمة والاستفادة بإمكاناتها إلى أقصى حد ممكن أن ينهض بالتدابير الوقائية التي تتخذها الأمم المتحدة ويحقق اتباع نهج متكامل يشمل الإجراءات الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وصنع السلم وحفظ السلم. ولذلك فإن وفده يرحب بتعزيز التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة من أجل رصد ومتابعة مشاكل حقوق الإنسان والسعي لاحتوائها قبل تفاقمها تفادياً لحدوث تدفقات محتملة من اللاجئين.

(السيد عيسى، مصر)

وفي هذا السياق، أكد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق وانسياب المعلومات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الإنسانية لتقديم المساعدة الوقائية للمشردين.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي لإعادة النظر في مفهوم اللاجئين ومن يستحق الحماية حسب الوارد في الصكوك الدولية اهتداء بالصكوك الأخرى ذات الصلة مع الاهتمام بوضع تعريف أكثر مرونة بمنح الأولوية لتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية والحماية فضلاً عن الاضطلاع بتدابير وقائية من شأنها تقليل أسباب الهجرة الجماعية. ولذلك فإن وفده يرحب بالتأييد الذي أبدته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية من أجل التحرك في ذلك الاتجاه. وعلى الرغم من ذلك وفي حين أثنى على ما أنجزته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التصدي لمشاكل اللاجئين في العالم، فقد أكد على أنه لن يكون بالمستطاع التوصل إلى حلول دائمة إلا باتباع نهج شامل نحو الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية لهذه المشاكل. وفي ختام كلمته أكد من جديد، التزام مصر بدعم جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع المنظمات الأخرى العاملة في الميدان نفسه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥